محاضرات السداسي الثاني

مقياس: مدخل إلى علوم الإعلام والإتصال

السنة الثانية إعلام 2022-2023

البرنامج المقرر للسداسي:

1- النظرية السلطوية من منظور إعلامي

2- النظرية السوفياتية من منظور إعلامي

3-النظرية الليبرالية من منظور إعلامي.

4- نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام

5-مقارنة بين الأنظمة الإعلامية الأربعة.

6- مقارنة بين الأنظمة الإعلامية وواقع صلاحية تطبيقها في ظل الفضاء الإعلامي الجديد.

1- تمهيد:

يقصد بنظريات الإعلام خلاصة نتائج الباحثين والدارسين التي إنصبت على بحث العلاقة القائمة بين أنظمة السلطة الحاكمة بالإعلام، وذلك من حيث مدى التحكم في الوسيلة من الناحية السياسية، وفرص الرقابة عليها وعلى المضمون الذي ينشر أو يذاع من خلالها، فهل تسيطر عليها الحكومة أم لها مطلق الحرية أم تحددها بعض القوانين.

وقد توجت هذه الدراسات ببروز عدة مقاربات نظرية أشهرها أربعة شاع الحديث عنها، هي: النظرية السلطوية، السوفيتية، الليبرالية، نظرية الصحافة المسؤولة أو المسؤولية الاجتماعية، وسنعمل خلال هذا السداسي إلى توضيح معالم كل نظرية على حدى مع تقصي واقع مدى صلاحيتها في ظل الفضاء الإعلامي الجديد.

أولا- النظرية السلطوية من منظور إعلامي:

1- مفهوم السلطوية:

يقصد بالسلطوية أنّ الحكم يجب أنْ يكون منفردًا بيدِ الحاكم والسلطة التي تتبعه ولا يجوز لأفراد الشعب أنّ يتسلّموا مقاليد الحكم لأنهم لا يقدرون على ذلك، إذ أنه من منظور السلطوية الشعب غير جدير بأن يتحمل المسؤولية أو السلطة فهي ملك للحاكم أو السلطة التي يشكلها.

وكانت تنظر إلى الفرد بوصفه تابعا للدولة وأمور الحكم ومقاليده تكون في يد الحاكم الذي يستمد قوته ونفوذه من الحق الإلهي وبالتالي له الحق في تنظيم كافة أمور الحياة في الدولة وتوجيه أفرادها ومؤسساتها وخدمتهم.

وقد ساد هذا المنظور الفكري في إنجلترا في الفترة الممتدة بين القرنين 16و17 مع ظهور الصحف المطبوعة، إبّان الحكم الملكيّ في أوروبّا، وقد إرتكزت السلطوية في جذورها الفكرية على أفكار أفلاطون وأرسطو وميكيافيلي وهيجل، وغرضها الرئيسي هو الدفاع وحماية وتوطيد سياسة الحكومة القابضة على زمام الحكم وخدمة الدولة.

وتقوم هذه النظرية على ثلاثة ركائز أساسية هي:

1- مذهب الحق الإلهي: إذ تستند السلطة باعتبارها نظاماً من أنظمة الحكم على فكرة "الحق الإلهي" وعلى الفكرة القائلة "بأن الحاكم هو ظل الله وخليفته في الأرض."، والذي اعتمد عليه الملوك في الحكم وتوارثه خلفاؤهم.

2- الكنيسة اعتبرت نفسها مصدرا للتفويض الإلاهي وتمكنت بذلك من السيطرة على الرأي العام وحق التعبير.

3- التاريخ الطويل للفلسفة فكرة التسلطية: والتي اعتبرت الركيزة الأساسية لهذا المنظور، حيث تجمع هذه الأفكار على أن المواطنين لابد عليهم طاعة السلطة وخدمتها وأن السلطة تسبق الفرد في ميزان قيام المجتمع، ومن المفكرين الفلاسفة الذين أطروا لهاته الفكرة التسلطية:

- أفلاطون الذي يرى بأنه "لا يمكن لكل الأفراد المساهمة في السلطة ويقول أنه إذا كانت هناك مشاركة بالمثل في الدولة الواحدة فإنها ستعرف التفكك لا محالة" ويضيف " الشعب لا يستطيع أن يتحمل المسؤولية أو السلطة، لذلك هي ملك للحاكم أو السلطة التي يشكّلها"، حيث أن أفلاطون يعتبر الفرد مسلوب الحرية والتفكير، مغيب الحقوق والإرادة، يتصرف في أموره وشؤونه حاكم مطلق وفق ما يراه في مصلحتهم وحفاظا عليه وحماية للأمة.

– "ميكيافليي" دعا إلى إخضاع كل شيء لأمن الدولة، كما رأى أن الرقابة الصارمة على الحوار والمناقشة وعلى نشر المعلومات في المجتمع لها ما يسوغها، مادامت تخدم مصالح الدولة، بعبارة أخرى يرى ميكيافيلي أن الفرد عليه أن يخدم الدولة لسلامة النظام واستقراره.

2– الإعلام على ضوء النظرية السلطوية:

يقصد بالسلطوية من منظور إعلامي عدم قدرة الأفراد على التحكم وإدارة وسائل الإعلام ولا يحق لهم إمتلاكها، كما تقوم فلسفة هذه النظرية على مبدأ أن الصحافة أساس خدمة السلطة الحاكمة وهي الذراع الإعلاميّ لها، ويجب على وسائل الإعلام أن تدعم الحكومة في السلطة لكي تصل إلى أهدافها، كما تعتبر هذه النظرية العمل بالصحافة بمثابة امتياز خاص يمنح الملك أو صاحب السلطة لأشخاص معينين لذلك فالصحفي مدين بالالتزام للقائد وحكومته.

إذ تضع هذه النظرية الصحافة في خدمة الدولة أو الملك أو الأمير وهي تبرر الرقابة المسبقة والمعاينة الصحافيين إذا خرجوا عن المعايير الي تحددها السلطات السياسية ويمكن ملاحظة هذه النظرية في الأنظمة الدكتاتورية عند تطبيق حالة الطوارئ أو في حالة الحرب أو في البلدان المحتلة، وتطبيق هذه النظرية عادة ما يستهدف حماية النظام الاجتماعي القائم ومؤسساته

3– وظائف وسائل الإعلام في إطار المنظور السلطوي:

في ضوء النظرية السلطوية كانت مهمة الإعلام خدمة سياسة الدولة والمحافظة على استقرار النظام والتأكد من بقاء الوضع على ما هو عليه، حيث تتلخص وظائف الإعلام على النحو التالي:

–تحديد دور الصحافة في كونها مجرد ناقل للمعلومات من السلطة إلى الشعب، من خلال العمل على نقل التعليمات والأوامر والقرارات والسياسات المختلفة وتأييدها دون أنّ تتيح الفرصة للصحفيين لإبداء الرأي فيها أو مناقشتها أو توصيل صوت الشعب للمسؤولين.

–تمنع وسائل الإعلام من نقد وتقييم أعمال وبرامج السلطة الحاكمة.

–يعمل الإعلام على تقوية النظام الحاكم، فالصحافة ملتزمة بتأييد كل ما يصدر من الحكومة أو ما يتعلق بها وهي مطالبة بالدفاع عن سياسيات الحكم، باختصار فهي مطالبة بالدعاية للنظام الحاكم.

4– قيود النظرية السلطوية المفروضة على الإعلام:

في ضوء النظرية السلطوية إنتهجت السلطة الحاكمة بعض الوسائل والأساليب لتجعل الإعلام تحت سيطرتها تمثلت في فرض جملة من القيود نوجزها في النقاط التالية:

***قيود التراخيص:** كانت السلطة الحاكمة تقوم بوضع التراخيص لمن يريد أن يباشر عملا إعلاميا واتصاليا من نوع معين، وكانت تمنح هذه التراخيص للأفراد الذين تطمئن لولائهم ويؤيدون سياستها.

***قيود الرقابة:** إذ تقوم الحكومة بتعيين بعض الأشخاص الذين يراجعون كل ما تكتبه وتنشره وسائل الإعلام، إضافة إلى مراقبة المطابع ودور النشر، حيث ظهرت وظيفة "الرقيب"، إلا أن هذا الأسلوب لم يلق نجاحا ولم يستمر لفترة طويلة مما جعلها تصدر أنواع من القيود الأخرى، خاصة مع زيادة أعداد الصحف إذ أصبحت مهمة الرقيب صعبة فأوجدت السلطة الحاكمة نظام أخر وهو:

*شراء الأقلام والذمم أو ما يسمى قيود الأموال السرية: حيث عمدت الأنظمة السلطوية إلى منح أموال سرية لأصحاب الصحف لشراء ذممهم وضمائرهم، حيث تقوم السلطة بإمداد بعض المؤسسات الإعلامية ببعض المال سرا لضمان ولاءها.

*الضرائب: والغرض منها إرهاق الصحف ماليا حتى تخفف من نقدها للحكومة أو تتوقف عن الصدور، وكان هدف الضريبة تخفيض أرباح الجريدة وبالتالي دفعها للإلاس والتوقف عن الصدور أو العودة تحت لواء السلطة.

*مركزية المعلومات: حيث جعلت هذه الأنظمة من نفسها المصدر الوحيد والرسمي للحقائق والمعلومات، ولا يحق لوسائل الإعلام أن تنشر شيئا لا يكون مصدره النظام وأجهزته الرسمية أو دون موافقتها على النشر.

وبناءا على هذه الرؤية التسلطية فإن السلطة الحاكمة هي التي تحدد للشعب ما يقرأ في الصحافة وهو ما أدى إلى ظهور الأجهزة الرقابية التي تجيز أو تمنع المادة الإعلامية وفقا لسياسة الإعلام التي تضعها الأنظمة الحاكمة.

*المحاكمة: بمعنى محاكمة أي صحيفة تنشر مقالا يمس بسيادة النظام واستقرار السلطة الحاكمة.

5- نقد النظرية:

مما سبق يتضح أن المنظور السلطوي كان لا يخدم الأفراد بل السلطة بالدرجة الأولى، ويعمل على إرضاء الطبقة المالكة والحاكمة، وهذا ما دفع بالأفراد إلى نبذ هذا النظام والثورة ضد رموزه من طرف النخب البورجوازية في أوربا ما أسس لظهور أنظمة حاكمة جديدة.

ثانيا: النظرية الشيوعية من منظور إعلامي:

1- المفهوم:

تقوم النظرية الشيوعية على إفتراض أساسي وهو أن المجتمعات الاشتراكية هي بمثابة طبقات لا طبقية، وبالتالي لا وجود لصراع بين تلك الطبقات، وتستمد هذه النظرية أفكارها الرئيسية من عدة فلاسفة أمثال "كارل ماركس" و"جورج هيجل".

ومن الأنظمة السياسية التي سعت إلى تطبيق النظام السياسي الإشتراكي الاتحاد السوفييتي الذي سميت باسمه، وبعض دول العالم الثالث ذات التوجه الاشتراكي، وحاليا بعض الدول مثل كوبا وكوريا الشمالية.

وقد وضع قواعد تطبيقها كل من" جوزيف ستالين" و"فلاديمير أليتش أوليانوف" المعروف بـ "لينين"، حيث أسهما في وضع أفكار الماركسية اللينينية التي يمكن إيجازها في "ان الطبقة العاملة هي التي تمتلك سلطة في أي مجتمع اشتراكي، وحتى تحتفظ هذه الطبقة بالسلطة والقوة فإنها لابد ان تسيطر على وسائل الإنتاج الفكري التي يشكل الإعلام الجزء الأكبر منها، لهذا يجب ان تخضع وسائل الإعلام لسيطرة وكلاء هذه الطبقة العاملة وهم في الأساس الحزب الشيوعي".

2- المبادئ الإعلامية للنظرية الشيوعية:

-ترتكز هذه النظرية على أن وظائف وسائل الإعلام في المجتمع الشيوعي هي نفسها وظائف الجهاز الحاكم أي دعم بقاء وتوسيع النظام الإشتراكي.

-وسائل الإعلام تعد أداة من أدوات الحكومة وجزءا لا يتجزأ منها، والدولة هي التي تقوم بتشغيلها والحزب الشيوعي هو الذي يقوم بتوجيهها.

– حظر الملكية الفردية لوسائل الإعلام، أي أن وسائل الإعلام تبقى تابعة من حيث الملكية للحزب الشيوعي الحاكم.

–تفترض النظرية الشيوعية أن الجماهير غير مؤهلة لأن تكون على معرفة بكل ما تقوم به الحكومة، ووسائل الإعلام يجب أن تعمل دائما من أجل الأفضل الذي هو من وجهة نظر الحزب الحاكم هو ما تقوله القيادة ويتفق مع النظرية الشيوعية الماركسية ومن ثم فإن كل ما تقوم به وسائل الإعلام لدعم وإنجاح الشيوعية يعد أخلاقيا في حين أن كل ما تفعله لعرقلة الإنجاز الشيوعي يعد غير أخلاقي، وعليه فوظيفة وسائل الإعلام في ظل النظام الشيوعي تمثلت في نقل الدعاية الشيوعية والسياسات الاجتماعية والترويج لأفكارها.

–يمكن لوسائل الإعلام إنتقاد ممارسات وانشطة الحكومة، ولكن ليس انتقاد الدولة ككل، كما ان انتقاد الأيديولوجية الشيوعية يعد جريمة، فوسائل الإعلام تبقى أداة حكومية تستعملها هذه الأخيرة للسيطرة على الجماهير، وتكتفي بتزويدهم فقط بالدعاية والمعرفة الأساسية.

3– نقد النظرية:

تتقاطع النظرية الشيوعية كثيرا مع النظرية السلطوية بل أن البعض يذهب الى اعتبارها جزءا منها، فكالهما قائم على مبدأ السيطرة المطلقة على وسائل الإعلام، إلا أن الفرق يكمن في كون الإعلام في ظل النظرية السلطوية احادي الاتجاه ولا يقبل النقد او ردود أفعال من قبل الجماهير عكس النظرية الشيوعية التي تسمح بهامش من الحرية في هذا الإطار، إضافة الى ان وسائل الإعلام في ظل النظام الشيوعي تحركها المصلحة العامة وليس الشخصية كما هو الحال بالنسبة للنظام السلطوي، وان كان هذا الأمر تحول مع الممارسة إلى حصر المصلحة العامة في مصلحة القيادة التي تحكم الدولة ممثلة في الحزب الشيوعي .

–خضوع الإعلام للحكومة وانعدام الملكية الخاصة لوسائله، جعله يتحول الى مجرد أداة للدعاية وتحسين صورة القائد ومحاولة اقناع المواطنين بأهدافه وخططه بدلا من نقل الحقائق وخدمة مصلحة العامة

–إضافة الى تقليص هامش النقد يجعل عمل الحكومة لا يخضع للتقييم وبالتالي لن يكون هناك تحسين للأداء بما يضمن تحسين ظروف الطبقة العاملة، ناهيك عن غياب التعدد من حيث المحتوى الإعلامي، وتبجيل القائد على المواطن، وتحول الصحفي الى موظف لدى الحزب الشيوعي مهمة دعم القيادة بدال من مراقبتها.

وبعد إنهيار المنظومة الإشتراكية والإتحاد السوفييتي السابق، وتحول أغلبية دول المنظومة الإشتراكية إلى أنظمة ديمقراطية لها أساليبها السياسية والإعلامية الخاصة بها زالت معها النظرية الشيوعية، وظهرت أنظمة جديدة أثرت بدروها على قطاع الإعلام وإستراتيجية إدارته.

ثالثا: النظرية الليبرالية من منظور إعلامي:

1– المفهوم:

يعود ظهور النظرية الليبرالية أو الديمقراطية إلى عصر النهضة الأوروبية وبالتحديد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إذ بلور عدد من المفكرين الأوروبيين العديد من المبادئ التي تحدت الأفكار السلطوية التي سادت حتى بداية عصر النهضة الأوروبية، وكان من أبرزهم الفيلسوف "جون لوك" صاحب المقولة التي مفادها "أن الشعب هو مصدر السلطات" وفسر هذا القول بأن الشعب يمكنه أن يسحب السلطة متى شعر بأن الحكومة لا تعمل لصالحه"، وكذا "جون ميلتون"، "توماس جيفرسون" و"جون ستيورت

ميل" والمفكر الانجليزي "جون ميرتون" الذي كتب عام 1664 يقول: "إن حرية النشر بأي واسطة، ومن قبل أي شخص، مهما كان اتجاهه الفكري حق من الحقوق الطبيعية لجميع البشر، ولا نستطيع أن نقلل من حرية النشر بأي شكل وتحت أي عذر".

حيث تعطي النظرية الاعتبار لحرية الفرد الذي تعتبره يمتلك القدرات الفعلية الكاملة للتمييز بين الصواب والخطأ وإتخاذ القرارات السليمة دون وصاية من الدولة أو من أجهزة السلطة وقد تبلورت الأفكار في مفهوم الحرية الفردية في جميع مجالات النشاط الإنساني بما فيها الإعلامية.

وبناء على ذلك فإن الصحافة ووسائل الإعلام تعتبر سندا يدعم هذه الحرية وتمارس دورها في تقديم الحقائق والشرح والتفسير دون وصاية، أيضا على الإعلام القيام بهذه الأدوار لدعم الحرية الفردية.

وترى هذه النظرية أن الفرد يجب أن يكون حرا في نشر ما يعتقد أنه صحيح عبر وسائل الإعلام وترفض الرقابة أو مصادرة الأفكار، فوسائل الإعلام في ظل هذه النظرية يجب أن تتلخص من أي رقابة سابقة أو لاحقة تحد من حريتها، إلى جانب حرية الفرد في إصدار الصحف دون ترخيص مع الإستقلال المهني للعاملين فيها وحريتهم في إستقاء المعلومات ونشرها في إطار الضوابط القانونية دون إكراه أو نوجيه ، وسنفصل في هذه الركائز في العنصر الموالي.

2- ركائز أو مبادئ النظرية الليبرالية من منظور إعلامي:

حدد المفكر الإعلامي السويدي "دينيس ماكويل" العناصر الرئيسية للنظرية الليبرالية للإعلام فيما يلي:

-الملكية الفردية لوسائل الإعلام.

-إن النشر يجب أن يتحرر من أية رقابة مسبقة.

-إن مجال النشر والتوزيع يجب أن يكون مفتوحا لأي شخص أو جماعة من ومن حق الأفراد والجماعات إمتلاك وسائل الإعلام دون الحصول على ترخيص مسبق من السلطة.

-تعتبر النظرية وسائل الإعلام بمثابة وسيلة تراقب أعمال وممارسات أصحاب النفوذ والقوة في المجتمع من أجل كشف الفساد.

-إن النقد الموجه إلى أية حكومة أو حزب سياسي أو مسؤول رسمي يجب ألا يكون محلا للعقاب حتى بعد النشر.

-ألا يكون هناك أي نوع من الإكراه أو الإلزام بالنسبة للصحفي.

-عدم وجود أي نوع من القيود على جميع المعلومات ونشرها بالوسائل القانونية.

-يجب أن يتمتع الصحفيون بالاستقلال المهني داخل مؤسساتهم الصحفية.

-أهداف الإعلام في هذه النظرية الإخبار والترفيه والترويج لبيع السلع وأيضا المشاركة في اكتشاف الحقيقة ومراقبة أنشطة الحكومة.

من خلال ما سبق يتضح أن حرية الصحافة عنصر ضروري لوجود المجتمعات الحرة والتي يجب أن تحرر الصحافة من الرقابة المسبقة وتجعلها مسؤولة فقط أمام القانون عن أنشطتها

3- نقد النظرية:

تعرضت هذه النظرية للكثير من الانتقادات بسبب مبالغتها في استغلال الحرية والملكية الخاصة لوسائل الإعلام، حيث أدت إلى إنتشار عدة ظواهر منها:

1- إنتشار ظاهرة إحتكار وسائل الإعلام: على الرغم من التعددية والتنوع في وسائل الإعلام في ظل نظرية الحرية الليبرالية الأمر الذي ساهم في تحرير الصحافة من سيطرة الدولة، إلا أن أوضاع الصحافة إبتعدت كثيرا عن الأفكار الليبرالية فتناقضت تعددية الصحف وقل تنوعها نتيجة تزايد ظاهرة الإحتكار والتركيز في ملكية وسائل الإعلام وقلت بالتالي قدرتها على القيام بوظائفها في الوفاء بحق الجماهير في المعرفة وتوفير الفرص المتكافئة للتعبير الحر عن الأفراد ووجهات النظر وتغطية الأخبار من مصادر متعددة.

2- سيطرة النزعة الاقتصادية التجارية على الإعلام: مع تطور الممارسة الإعلامية ووسائلها تحول الإعلام الى استثمار يتطلب أموالا ضخمة، ما جعل الملكية تتركز في يد فئة صغيرة من أصحاب الأموال، في المقابل نجد وسائل الإعلام تسعى إلى جلب الإعلانات لضمان التمويل الشيء الذي انعكس على الوظيفة التي من المفروض ان تؤديها وسائل الإعلام، اذ تحولت من خدمة الفرد والمجتمع الى خدمة مصالح واهداف مالكيها وكذا مصالح المعلنين، ومن وظيفة نشر الحقائق ومراقبة السلطة الى نشر الترفيه والدعاية والإعلانات بغية تحقيق اكبر ربح مادي، إذ أصبح الإعلام يحقق أهداف مالكي وسائل الإعلام على حساب مصالح المجتمع وذلك من خلال توجيه الإعلام لأهداف سياسية وإقتصادية، وكذلك من خلال تدخل المعلنين في السياسة التحريرية.

3- تدني مستوى المحتوى الإعلامي والمساس بالأخلاق وحرية الأخرين: أصبحت وسائل الإعلام تحت شعار الحرية تمس بالأخلاق العامة وتقحم نفسها في الحياة الخاصة دون مبرر وتبالغ في الأمور التافهة من أجل الإثارة وتسويق المادة الإعلامية الرخيصة.

وقد نتج عن مثل هذه الانتقادات ظهور أفكار جديدة في الساحة الإعلامية الامريكية خاصة، عقب الحرب العالمية الثانية شخصتها نظرية المسؤولية الاجتماعية.

رابعا: نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام:

1- الفلسفة الإعلامية لنظرية المسؤولية الاجتماعية:

نتيجة الإنتقادات التي وجهت لأفكار النظرية الليبرالية ظهر إتجاه جديد ينادي اصحابه إلى مراجعة الأسس والمبادئ التي قامت عليها وإصلاح الإختلالات التي سجلتها تطبيقاتها، فظهر ما يسمى بنظرية "المسؤولية الاجتماعية Social) " (Responsibility، التي تعتبر إمتدادا مصححا أو تكييفا لمبادئ الحرية الإعلامية وتوجيهها لخدمة المجتمع، تقوم على تحقيق التوازن بين الحرية والمسؤولية من خلال إضافة مبدأين جديدين إلى مبادئ النظام الإعلامي الليبرالي يتمثلان في: - ضرورة وجود إلتزام ذاتي من جانب الإعلاميين بمجموعة من المواثيق الأخلاقية، - إلى جانب الواجب الاجتماعي للإعلام الذي يتمثل في تقديم الأحداث الجارية وتقديم تفسير لها في إطار له معنى ودلالة.

وتعرف نظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحافة والإعلام بأنها: "مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها تجاه المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتوفر في معالجاتها وموادها القيم المهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن يتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام القانون والمجتمع، حيث استهدفت النظرية وضع ضوابط أخلاقية للصحافة لأجل التوفيق بين حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الليبرالية.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن "**الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت**" ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بإلتزامات معينة تجاه المجتمع وذلك من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق، الموضوعية، التوازن والدقة وهو ما كانت تفتقده نظرية الحرية، ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الإلتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة، ويجب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الأراء والأفكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرص للجميع من خلال النشر والعرض.

واستنادا لذلك يحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ماله تأثير سلبي على الاقليات في أي مجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة؛ وبإمكان القطاع العام والخاص ان يمتلكوا وسائل الإعلام في ظل هذه النظريات ولكنها تشجع القطاع الخاص على امتلاك وسائل الإعلام.

2- مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام:

يلخص دنيس ماكويل المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في الجوانب التالية:

-إن وسائل الإعلام يجب أن تقبل أو تنفذ إلتزامات معينة تجاه المجتمع.

-يمكن تنفيذ هذه الإلتزامات من خلال الإلتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن.

-لتنفيذ هذه الإلتزامات يجب أن تنظم وسائل الإعلام نفسها بشكل ذاتي.

-إن وسائل الإعلام يجب أن تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى نشر الجريمة والعنف والفوضى أو توجيه أية إهانات نحو جماعات الأقلية في المجتمع.

-إن وسائل الإعلام يجب أن تكون متعددة وتعكس تنوع الأراء وتلتزم بحق الرد.

-حيادية وسائل الإعلام تجاه الحكومات والقضايا الخلافية على مستوى المجتمع.

-الحفاظ على النظام السياسي القائم، وأن التدخل العام يمكن أن يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة.

3- وظائف وسائل الإعلام من منظرو المسؤولية الإجتماعية للإعلام:

وفقا لنظرية المسؤولية الاجتماعية فإن وسائل الإعلام مطالبة بأداء الوظائف التالية:

-تقديم الحقائق كاملة حول الواقعة وعرض الجوانب المختلفة لكل موضوع.

-أن تقدم وسائل الاعلام صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع.

-ان تهدف وسائل الاعلام إلى تحقيق أهداف المجتمع وقيمه.

-ان تعمل كمنبر لتبادل التعليق والنقد.

-إلتزام الدقة والصدق في تقديم المعلومات حول الأحداث.

-الفصل بين الوقائع والأراء حتى لا يخلط الخبر بالرأي ويصبح خبرا موجها.

وعليه يلاحظ أن نظرية المسؤولية الاجتماعية طرحت بعض الحلول التي تتمثل في التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة وذلك من خلال إصدار مراسيم شرف مهنية لحماية حرية التحرير الصحفي والممارسة الصحفية وإصدار قوانين للحد من الإحتكار وإنشاء مجالس الصحافة.

وهكذا يمكننا القول أن رواد نظرية المسؤولية الاجتماعية يرون أن الأخبار يجب أن تقدم الجديد والمفيد، وأن تكون في الوقت ذاته مشوقة ومسلية، أي لا تعتمد على إثارة غرائز القراء بقدر ما تثير وتشبع عقولهم، فهي تسد حاجات القارئ ولا تهمل البحث عن الحقيقة وتحاول توصيلها إليه وتدفه إلى السعي وراءها (أي الحقيقة)، وبذلك فقد خلص أصحاب هذه النظرية الخبر من سلبياته بإعطائه جانب من الإثارة وظيفة إجتماعية هي حمله لرسالة الإبلاغ عن المعلومات الجديدة عما يجري من أحداث، وهو ما ساهم في القضاء على الصحافة الصفراء التي تعرف على أنها ذلك النوع من الصحافة التي تهتم بمعالجة أخبار الإثارة كالجنس والفضائح، وأخبار المشاهير وكشف أسرارهم الشخصية...إلخ.

4- نقد النظرية:

بالرغم من أن نظرية المسؤولية الاجتماعية إبتعدت عن الإنفرادية بإتجاه المسؤولية الاجتماعية للإعلام، وجاءت لتعزز مفهوم الحرية الإعلامية بتضمينها لفكرة الحرية المسؤولة وليست الحرية المطلقة، إلا أنها واجهت جملة من الإنتقادات نوجزها في:

-نظر الصحفيون الأمريكيون إلى هذه الأفكار على أنها تمثل اتجاهاً نحو الاشتراكية وخطرا على حرية الصحافة ، حيث أن المبادئ التي تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية تتضمن توجه غير مباشر نحو تطبيقات المفهوم السلطوي في التعامل مع الأخبار والموضوعات وبالذات التي تخص شؤون الدولة والأحزاب التي تعمل في ظلها وسائل الإعلام، فإنتماءات وسائل الإعلام للجهات الممولة لها ضريبتها تنعكس في التخلي عن الموضوعية في تغطية أو حجب الأخبار والموضوعات التي تمس الجهات الممولة لها هذا من جهة.

-مجمل الأفكار التي طرحتها المسؤولية الاجتماعية للإعلام لم تتح لها فرصة التنفيذ بشكل كامل، على إعتبار أن وسائل الإعلام هي بمثابة مشاريع تجارية تحتاج إلى مصادر تمويلية فإن تمسكها بالموضوعية والدقة في تقديم المعلومات وعرض الجوانب المختلفة لكل موضوع من دون مراعاة قوى الضغط السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والدينية قد يؤدي إلى إفلاسها وتوقفها عن الصدور، لذلك يلاحظ أنه نادرا ما يحصل الجمهور من وسائل الإعلام على تفسيرات معمقة عن الأحداث تحت ضغط ثوابت ودواعي (مبررات) الحفاظ على النظام العام.

-من جهة أخرى نجد أن هناك تركيز على "عنصر الإثارة" في تناول الأخبار ومعالجتها، وهذا العنصر هو أحد المبادئ التي نادى بها رواد النظرية الليبرالية الإعلامية من خلال إعتماد الإستمالة العاطفية والإيحاء في صياغة الأخبار والإبتعاد عن الموضوعية ولذلك نسجل إهتماما قليلا بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية من قبل وسائل الإعلام.

-ضف إلى ذلك فإنه من الانتقادات التي وجهت إلى نظرية المسؤولية الإجتماعية للإعلام أن هناك من يعتبرها إنتقاصا من حرية الصحافة وقد رأى فيها بعض النقاد أن هذه النظرية تشكل حلا حكوميا للتدخل في شؤون الصحافة.

هذه أهم نظريات الإعلام الأربعة وخلفياتها الفكرية التي تناولت تفسير أطر العلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة من جهة، وبينها وبين الأفراد من جهة آخر، ويرتبط هذا التصنيف للنظم الإعلامية بالدرجة الأولى بالنظام السياسي الذي إنتهجته الدول على مر مختلف المراحل التاريخية بداية من النظام السلطوي الملكي مرورا بالشيوعي وصولا إلى النظام الليبرالي والسوق الحرة للأفكار فنظرية الصحافة المسؤولة، إلا إن هناك من الباحثين من يضيفون نظريات أخرى منها "النظرية التنموية"، نظرية "المشاركة الديمقراطية"، نظرية التبعية الإعلامية تبعا لتطور النظام الإعلامي تبعا لتغير الفلسفة السياسية للنظام الحاكم.

خامسا– مقارنة بين الأنظمة الإعلامية وواقع صلاحية تطبيقها في ظل الإعلام الجديد الإلكتروني:

بعد أن تم التطرق إلى ماهية الأنظمة الإعلامية الأربع السالفة الذكر، فيما يلي مقارنة بينها من عدة جوانب أهمها: نوع ملكية وسائل الإعلام، أساليب السيطرة عليها وتعامل النظام السياسي معها، والصورة التي ينظر إليها للإعلام تبعا لتعاقب الأنظمة السياسية وإنعكاساتها على قطاع الإعلام، وذلك على النحو التالي[1]:

أوجه المقارنة	النظرية السلطوية	النظرية الشيوعية	النظرية الليبرالية	المسؤولية الإجتماعية
الهدف الرئيسي	دعم ومساندة سياسات السلطة وخدمتها	المساهمة في نجاح واستمرار النظام الشيوعي والترويج لأفكاره.	–الترفيه والترويج. – مساعدة الجماهير على اكتشاف الحقيقة. –الرقابة على الحكومة.	–تحقيق وظائف الإعلام والترفيه والترويج الاقتصادي، بهدف اقامة حوار في المجتمع. الالتزام بقيم المجتمع وخدمته.
ملكية وسائل الإعلام	الدولة: حيث يمنح حق إمتلاك وإدارة وسائل الإعلام لكل من يحصل على امتياز ملكي أو تصريح.	الدولة: أي الموالون من أعضاء الحزب الشيوعي	ملكية خاصة: أي شخص لديه الامكانات الاقتصادية لذلك	خاصة: أي شخص لدية ما يقول وينشر عبر وسائل الإعلام.
أساليب السيطرة على الإعلام	التراخيص، الضرائب، القيود السرية، مركزية المعلومات، المحاكمة.	السيطرة الاقتصادية والسياسة من جانب الحكومة.	–من خلال السوق الحر للأفكار ومن خلال المحاكم. –المؤسسات الممولة لوسائل الإعلام	من خلال رأي المجتمع ومدى إقبال الجمهور على الوسيلة الإعلامية ومن خلال مدى إلتزام وسائل الإعلام بأخلاقيات العمل الإعلامي
صورة الإعلام	أداة لتفعيل السياسات الحكومية، والناطق باسمها.	أداة من أدوات الحكم الشيوعي وذراع من أذرع السلطة.	الإعلام أداة للرقابة على الحكومة، وتحقيق حاجات المجتمع وأفراده الإعلامية	الإعلام يجب أن يلتزم بمسؤوليات اجتماعية، وإذا لم يقم بذلك فان الدولة يجب ان تتدخل للتحقق من قيامها بذلك.

جدول رقم 02: يوضح أوجه المقارنة بين الأنظمة الإعلامية الأربعة

سادسا– واقع الأنظمة الإعلامية في ظل تطور الإعلام الجديد:

كخلاصة لما سبق نجد أن التمعن في تطور هاته النظم الإعلامية من جهة وتطور الإعلام الجديد الحالي والثورة المعلوماتية، يقود إلى الإستخلاص أنه:

– على الرغم من تطور النظم الإعلامية إلا أن فلسفة النظرية السلطوية لا زالت تطبق لكن بدرجات ومستويات متفاوتة وبقيت القاعدة أو الأساس لكثير من أنظمة الصحافة، تعمل لدعم السلطة التي منحتها حق البقاء، ففي حالات معينة تكون جميع وسائل الإعلام مملوكة للنظم الحاكمة ومن ثم فإنها لا تخرج عن سيطرتها وتوجيهاتها، وفي مجتمعات أخرى تكون وسائل

[1]: بوعزيز بوبكر، محاضرات في مقياس مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس شعبة علوم الإعلام والاتصال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، السنة الجامعية: 2017–2018، ص ص108–109.

الإعلام مملوكة للقطاع الخاص لكنها تخضع لقوانين الدولة ولا يتم الترخيص لها إلا بموافقة الجهات الرسمية ووفق قوانينها، وهناك مجتمعات تطبق نظرية السلطة في أسسها الفكرية لكنها تسمح بقدر معين من حرية التعبير والنشر في مجال الإعلام كما تسمح بتأسيس المعارضة في مجال السياسية لكن ذلك كله يتم وفق خطوط عامة يعرفها العاملون في مجال الإعلام ولا يستطيعون تجاوزها وإنما يسمح لها النظام الحاكم لتكون كمتنفسا للشعب تطبيقا لمبادئ الديمقراطية.

وحتى في ظل الإعلام الجديد وما أحدثته الثورة المعلوماتية وظهور وسائل الإعلام الجديد من هزة كبيرة في الأسس الفكرية التي قامت عليها نظرية السلطة لكن ذلك لا يعني أن الحكومات تخلت عن ممارسة دورها في التعامل مع المتغيرات الجديدة، بل تكيفت معها لتبقى الرسالة –دون الوسيلة– محققة للحد الأدنى من الأهداف التي قامت عليها نظرية السلطة سواء من خلال إصدار التشريعات الإعلامية وقوانين تتعلق بالجرائم المعلوماتية وبخاصة فيما يتعلق بشبكات التواصل الاجتماعية، وفي كل الحالات فإن الرسالة الإعلامية تبقى تتمتع بالحرية، ولهذا يمكن القول أن وسائل الإعلام الجديدة منحت العمل الإعلامي حرية في التعبير والنشر لكنها لم تستطع تجاوز الأهداف العامة لنظرية السلطة، ذلك أن الحكومات تعاملت مع المتغيرات الجديدة في البيئة الإعلامية بما يحقق الحد الأدنى من سيطرة الحكومات على المضمون دون الوسيلة الإعلامية وما يتعلق بها من ملكية للمؤسسة الإعلامية أو غيرها.